AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004_2022

مها سلمان عبدالله العقابي[1] أ.د احمد عبدالله سلمان الوائلي[2]

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص:

يعد الاستثمار من اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في معادلة الدخل القومي ومؤشراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي ، بالإضافة الى أن النمو الاقتصادي دالة فيه وأساسا في تحقيق التنمية الاقتصادية المبني على التراكم الرأسمالي وتزايد الطاقة والانتاجية المتولدة من تزايد الاستثمار بشكل عام فيما يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً بارزاً كأحد انواع الاستثمار والمحرك للنشاط الاقتصادي عبر دوره في ادخال التقنيات والخبرات الحديثة ومساهمته الفاعلة في اقامة مشاريع تؤدي الى زيادة النمو ومن ثم توفير فرص عمل ما يقلل من البطالة والفقر.

وبناءاً على هذه الاهمية فان البحث يهدف الى قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

ولغرض الوصول لهدف البحث تم استخدام اسلوب التحليل الوصفي للظواهر والمتغيرات الاقتصادية وأسلوب التحليل الكمي القياسي لبيان العلاقات بين متغيرات البحث المستقلة والمعتمدة للوصول للنتائج المرجوة للبحث، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان الاستثمار الاجنبي المباشر لم يشكل أثراً كبيراً على تطور مؤشرات التنمية المستدامة وقد تحقق هذا الاستنتاج عبر التحليل الوصفي الكمي وان الاستثمار الاجنبي المباشر لم يسهم في القطاعات الخالقة لفرص العمل لأنه انحسر على القطاع النفطي وختم البحث بجملة من التوصيات اهمها وضع استراتيجية واضحة تركز على الاستثمار الاجنبي ذو العلاقة المباشرة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وكذلك اختيار الاستثمار الجالب للتقدم التقني والعلمي للعراق ويزيد من القدرات العلمية ورفع الطاقات الانتاجية للطبقة العاملة في العراق مستندأ على فرضية مفادها ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد اداة فعالة لرفع مستوى مؤشرات التنمية المستدامة مع توافر القدرات المالية والفرص الاستثمارية لحل المشكلة المتمثلة ببقاء الاستثمار الاجنبي المباشر دون المستوى المطلوب في العراق خلال مدة الدراسة .

Abstract

Investment is one of the most important economic variables affecting the national income equation and a major indicator of economic activity. In addition, economic growth is a function of it and a basis for achieving economic development based on capital accumulation and increasing energy and productivity generated from increased investment in general, while foreign direct investment represents It plays a prominent role as one of the types of investment and the engine of economic activity through its role in introducing modern technologies and expertise and its effective contribution to establishing projects that lead to increased growth and then provide job opportunities that reduce unemployment and poverty.

Based on this importance, the research aims to measure the impact of foreign direct investment on sustainable development indicators in Iraq.

In order to reach the research goal, the descriptive analysis method of economic phenomena and variables and the standard quantitative analysis method were used to demonstrate the relationships between the independent and dependent research variables to reach the desired results of the research.

The research reached a set of conclusions, the most important of which is that foreign direct investment did not have a significant impact on the development of sustainable development indicators. This conclusion was achieved through quantitative descriptive analysis, and that foreign direct investment did not contribute to job-creating sectors because it was limited to the oil sector. The research concluded with a set of recommendations. The most important of which is developing a clear strategy that focuses on foreign investment It is directly related to achieving sustainable development goals, as well as choosing investment that will bring technical and scientific progress to Iraq and increase scientific capabilities and raise the productive capabilities of the working class in Iraq, based on the hypothesis that foreign direct investment is an effective tool to raise the level of sustainable development indicators with the availability of financial capabilities and investment opportunities to solve the problem. Represented by the fact that foreign direct investment remained below the required level in Iraq during the study period.

المقدمة:

يعد الاستثمار من اهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني مكانة هامة وذو بارزة في الهيكل الاقتصادي، ويشكل جزءاً مهماً من محركات النشاط الاقتصادي، اذ يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق النمو الاقتصادي، وصولاً الى تحسن مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

فيما يعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد الانواع بالغة الاهمية من انواع الاستثمار، فمع عقد التسعينات من القرن العشرين ظهرت تطورات كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي، وتجسدت في الانفتاح الاقتصادي ، والعولمة المالية والاقتصادية ، فيما جعل الاستثمار الاجنبي المباشر محط اهتمام مما دعا لوضع استراتيجيات واليات مختلفة لجذبه الى البلدان المضيفة للاستفادة من مزاياه المتعددة التي تتجسد في تأثيره على زيادة معدل النمو الاقتصادي والتطور التقني ونقل الخبرة والمعرفة الى البلدان المضيفة . وبسبب الاوضاع السياسية والامنية والعقوبات الدولية لم يستطع العراق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى اراضيه الا في حدود ضيقة ، ولكنه استطاع بعد الاعوام التي تلت 2003 من الحصول على بعض هذه الاستثمارات فيما انحصر اغلبها في قطاع النفط الخام بالرغم من القاعدة التشريعية لجذبة ، الا انه لم يكن بمستوى يوازي الامكانات الاقتصادية والموارد المتاحة في العراق هذا من جانب ، ومن جانب أخر فأن مؤشرات التنمية المستدامة لم تسلم هي الاخرى من التدهور الذي اصاب البنية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الماضية ، وبالرغم من تحقق نمو نسبي في الاستثمار الاجنبي المباشر الذي من المفروض ان يكون له أثر ايجابي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي مؤشرات التنمية المستدامة في العراق ، لذا سيتناول البحث العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات التنمية المستدامة وهل تحقق أثراً ايجابياً على مؤشرات التنمية المستدامة ؟ وما مدى هذا التأثير؟ وما هي الياته؟

أهمية البحث :

تتجلى اهمية البحث في الاجابة عن اسئلة متعددة منها ،اي في تحليل دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، وبما يتصل في تأثيره بزيادة معدلات نمو مؤشراتها المختارة في البحث (الناتج المحلي الاجمالي ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، صافي الميزان التجاري، الفقر ، التعليم ، الصحة، الانبعاث الكربوني)

مشكلة البحث :

بالرغم من التشريعات القانونية التي تسمح بالاستثمار الاجنبي في العراق مع توافر القدرات المالية والفراص الاستثمارية المتعددة في العراق ، التي يمكن ان يستغلها الاستثمار الاجنبي في العراق ، الا ان الاستثمار الاجنبي مازال دون المطلوب لتظهر علاقته واضحة بمؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال مدة الدراسة .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها : يعد الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اداة فعالة لرفع مستوى مؤشرات التنمية المستدامة مع توافر القدرات المالية والفرص الاستثمارية لتحقيق ذلك؟

هدف البحث:

هدف البحث تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2004-2022).

تحليل الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

المطلب الاول : واقع الاستثمار الاجنبي في العراق خلال المدة(2004-2022)

بدأ الاستثمار الاجنبي المباشر يتوجه للعراق مع البدايات الاولى لاكتشاف النفط الخام في العراق وذلك عام 1927م ، ولان الوضع السياسي في العراق كان هشاً بسبب وجود الانتداب البريطاني لم يكن لهذه الاستثمارات اثراُ مباشراً في عملية التنمية الاقتصادية في العراق ، لم يظهر ذلك الاثر الا بعد انشاء مجلس للأعمار الذي قام بمجموعة من المشاريع الانمائية في العراق مثل شركة سوسايتي الفرنسية التي نفذت مشروع الحبانية لخزن مياه الامطار وشركتي ومبي وكوسترا الايطالية التين اقامتا مشروع الاسمدة الطبيعية في محافظة البصرة اضافة الى مجموعة من الشركات الاجنبية الاخرى التي نفذت مجموعة من المشاريع الانمائية المهمة في العراق**(اثير،2016، 207).**

ومع التغييرات السياسية في العقود الماضية من القرن العشرين فأن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يكن بالقدر الذي يتلاءم مع امكانيات العراق الاقتصادية حيث اعتمدت الدولة آنذاك على الجهد الوطني في اقامة مشاريعها الانمائية ، فضلا عن اندلاع الحرب العراقية – الايرانية عام 1980م وما اعقبها من حروب متتالية اخرى **(التميمي،2006: 208)**

واستمر ت هذه الحالة حتى بداية عقد التسعينات الذي فرضت فيه عقوبات اقتصادية دولية مما جعل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر منخفضة جداً او قد لا تذكر .

الا ان الاستثمار الاجنبي عاد للعراق مجددا، حيث وجد العراق طريقاً يسير فيه نحو العالم الخارجي عن طريق الخارطة الاستثمارية العالمية، وهذا صدر بعد الانفتاح العالمي له، ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه و سن قانون الاستثمار لعام 2006، والذي كان هدفه الاساسي النهوض بمستوى التنمية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية ، وتشجيع الاستثمار وما ينتج عنه من نقل الخبرات والمهارات ، ودفع العراق الى انشاء مشاريع جديدة وتطويرها واضافة الى التحسن الامني في البلد ،مما ادى ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر بصورة ملحوظة عام 2007 حيث بلغ **(1219609)** مليون دينار بمعدل نمو **(154%)** ،وهذا الارتفاع الحاصل في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اتى الى قطاع النفط كون الاقتصاد العراقي أحادي الجانب ولكون العراق يعتمد في الانتاج المحلي الاجمالي على النفط بشكل اساسي، وبذا ارتفع الناتج المحلي الاجمالي رغم الاضرار الملحقة بالبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بسبب غزو الولايات المتحدة الامريكية على العراق .وازداد ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2008 الى **(2213850.1)** مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط بشكل غير مسبق .

في حين احتل العراق عام 2009 مرتبة متأخرة في مؤشرات التدفق الاستثماري حيث بلغ المرتبة 178خلال هذه العام بواقع **(1870011)** مليون دينار عراقي بمعدل سالب **(14%-)** ويعزى هذا التراجع في التدفقات الى الازمة المالية التي نتجت عن انهيار اسعار النفط ، وعاود الاستثمار الاجنبي المباشر الى الارتفاع في عامي (2011 -2012) بمعدل نمو **(35%)** (**81%**) على التوالي بعد التحسن الذي اصاب اسعار النفط الخام ، وبعدها بدأ الاستثمار الاجنبي بالتدهور عام

(2014) ، نتيجة تعرض العراق الى موجات الارهاب التي اجتاحت العراق باسم تنظيم الدولة الاسلامية ولمدة اربع سنوات متتالية .ليعود الى الارتفاع عام 2017 بعد تحسن الاوضاع الامنية للبلد وتلى هذا الارتفاع انخفاض الى(**-5813269** مليون دينار عراقي في عام 2018 نتيجة قلة رغبة المستثمرين في الاستثمار في العراق نتيجة الاوضاع السياسية التي يمر فيها البلد في ذلك الوقت ، واستمر هذا الانخفاض نتيجة التظاهرات التشرينية عام 2019 ومن ثم ضهور جائحة كورونا عام 2020 واستمر هذا الانخفاض الحاد حتى وصل الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2022 الى(**-3048772**) مليون دينار عراقي بمعدل نمو سالب **(-21%)**) بعد ان كان هذه المعدل (**-8%**)عام 2021 ، ويرجع هذا الانخفاض في الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2022 الى انخفاض الاستثمار الاجنبي العالمي بمعدل 12% بمقدار 1،3 تريليون دولار الحاصل بسبب الازمات العالمية المتعددة منها ضغوطات الديون وارتفاع اسعار الغذاء والطاقة اعقاب الحرب في اوكرانيا(**تقرير الاستثمار العالمي :2023).** كما هو موضح في الجدول رقم (1)

جدول (1)

الاستثمار الاجنبي المباشر بالأسعار الجارية في العراق ومعدل نموه خلال المدة (2004-2022) مليون دينار

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2004	435900	****
2005	756975.7	72%
2006	561861	-26%
2007	1219609	154%
2008	2213850.1	91%
2009	1870011	-14%
2010	1633554	-13%
2011	2202291	35%
2012	3964866.4	81%

51%	5982979.2	2013
-7%	5680778.4	2014
-258%	-9013298	2015
-17%	-7444521	2016
-20%	-5988556	2017
-3%	-5813269	2018
-37%	-3659964	2019
-7%	-3430920	2020
-8%	-3850458	2021
-21%	-3048772	2022

- **المصدر: العمود (1) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - الاسكوا ؛ متاح على https://data.unescwa.org/Content?country=irq#CoreStatistics**
- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية .**
- **العمود(2) من عمل الباحثة .**

المطلب الثاني : معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004- 2022)

يتحدد الاستثمار الاجنبي المباشر بعوامل جاذبة له، وعوامل اخرى طاردة، ولكشف هذه العوامل في اي بلد، لابد من تحليل البيئة الاستثمارية له، للكشف عن مدى ملائمة تلك البيئة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي، عانى العراق منذ امد طويل وبسبب عدم الاستقرار السياسي والامني، فضلا عن قصور التشريعات والقوانين الداعمة في فترات سابقة والروتين الاداري ، من بيئة غير ملائمة لجذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتركزها في قطاع دون القطاعات الاخرى وسيطرة الدولة في التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ما سيظهر من خلال استعراض واقع الاستثمار الاجنبي في العراق ، وفيما يلي لواقع هذا الاستثمار واهم معوقاته :

اولا: الفساد الإداري والفساد المالي:

يشار الى الفساد حسب البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الشفافية الدولية، (اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يحققها)**(مفيد ،2010، 245)** ، و (شكل من أشكال خيانة الأمانة أو الجريمة يرتكبها شخص أو منظمة يُعهد إليها بمركز سلطة؛ وذلك من أجل الحصول

على مزايا غير مشروعة أو إساءة استخدام تلك السلطة لصالح الفرد)(البنك الدولي للإنشاء والتعمير،2010، 22) ،ويشير الجدول رقم (4) الى مؤشر الفساد في العراق خلال المدة من (2004-2022)، ترتيبه عالميا، وبحسبه فقد احتل العراق المرتبة 129 في قائمة الدول الاكثر فساداً عام 2004 ضمن 146 دولة، واستمر العراق بالصعود في مراتب الفساد حتى عام 2007، إذ احتل المرتبة 178 ، ونفس المرتبة عام 2009 ولكن ضمن 176 دولة وبعلامة فساد تراوحت بين (2.1 الى ما يؤشر تزايد الفساد الإداري والمالي في البيئة الاقتصادية العراقية خلال تلك المدة، على الرغم من ان علامة الفساد انخفضت من 2.1 عام 2004الى 1.9 عام 2006 ، وصلت الى 1.3 ولكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا ، فما لبث وان عاود الصعود باضطراد حتى وصلت علامة الفساد الى 2 عام 2019 والى 2.3 عام 2021 وهذا يؤشر بقاء العراق في ذيل علامة الفساد خلال هذه المدة ما يعني ان العراق يعد من اكثر الدول فساداً ، والانكا من ذلك انه من غير المتوقع ان يخرج من هذا الوضع في الامد القصير وهذا الامر ادى وسيؤدي حتما لانحسار البيئة الملائمة لتحقيق الاهداف التنموية والاستثمارية ، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية(**الحمود،2023: 31-32).**

ويدل على ارتفاع مخاطر الفساد بشكل اكبر عام 2022 احتلاله المرتبة 173 على مستوى العالم من حيث درجة مخاطر الفساد - ، فالدول التي حصلت على درجات منخفضة من الفساد كانت بدرجات لا تتجاوز ال10، بينما وصل العراق الى سبعة اضعاف هذه الدرجة فعلى سبيل المثال فان النرويج حققت المرتبة الاولى بانخفاض الفساد على مستوى العالم (Global corruption index 2022،measure Of Risks For 196 Countries.)بينما كانت الدولة الاعلى فسادا حسب التصنيفات العالمية هي سوريا وذلك لتدهور الاوضاع السياسية والامنية (**Global corruption index 2022).**

الجدول (2)

مؤشر الفساد في العراق، وترتيبه عالميا خلال المدة من (2004-2022)

السنة	قيمة علامة الفساد	الترتيب العالمي
2004	2،1	129
2005	2،2	170
2006	1،9	160
2007	1،5	178
2008	1،3	178
2009	1،5	176
2010	1،5	175

175	1،8	2011
169	1،8	2012
171	1،6	2013
170	1،6	2014
161	1،6	2015
166	1،7	2016
169	1،8	2017
168	1،8	2018
162	2	2019
160	2،1	2020
157	2،3	2021
173	2،3	2022

Resource: Transparency International (TI)، Corruption Perception Index (CPI)

مما يشكل تهديداً خطيراً أمام عوائق المستثمرين، إذ إن عدم الشفافية والوضوح في إبرام عقود الاستثمار وتحديد الفرص المرتبطة بها يشجع على التلاعب السري والمخالفات في هذه العقود والمعاملات، ويصل الفساد الإداري والمالي إلى المستثمرين من خلال الرشوة والحصول على الإتاوات وغيرها، وينعكس على ارتفاع التكاليف بشكل مباشر على المنتجين والمستهلكين وحتى المستثمرين، مما يؤدي تراجع الاستثمار في العراق.

ثانيا: عدم استقرار سعري الصرف والفائدة:

يرتبط سعر الفائدة بشكل مباشر بالاستثمار حسب النظرية الاقتصادية الكلية، فتقوم السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي بخفضه من اجل تحفيز النشاط الائتماني بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية، ومن ثم زيادة معدلات النمو كون

النمو دالة في الاستثمار ، الا ان سعر الفائدة يعد من المتغيرات غير المؤثرة بالاستثمار في العراق، فقد اعتمدت السلطة النقدية بعد عام 2004 سعر فائدة (سعر السياسة)[1] مثبت للضغوط التضخمية **(العلي، 2015: 30)**.

فقد ارتفع سعر الفائدة قصير الاجل من 7% عام 2005 الى 20% عام 2007 كأعلى سعر قصير الاجل خلال المدة، من اجل تشجيع النشاط الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي وتحديد حجم الائتمانات وتنظيم حجم الاستثمارات وتحديدها في المجالات المسموحة لها، تنفيذا للسياسة النقدية المتبعة من قبل المصارف بشكل امثل ، اما سعر الفائدة الاسمي فقد ارتفع من 13.5% عام 2005 الى19.57% عام 2008 وبعدها استمر بالانخفاض الى ان وصل الى 12.4 عام 2019 **(البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي (2005-2019))**.

ولم يمارس سعر الفائدة دوره المطلوب كما في النظرية بسبب ضعف الجهاز المصرفي، والمؤسسات المالية الوسيطة، الى جانب هيمنة القطاع العام على الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي، ادى الى تحجيم دور الفائدة كمثبت، وقد ادى ذلك الى لجوء السلطة النقدية الى سعر الصرف كمثبت اسمي نظرا لقدرته الفاعلة على امتصاص الكتلة النقدية**(محمود ،2016: 87).**

كذلك وفي سبيل المحافظة على السيطرة على الضغوط التضخمية المتوقعة ، هدفت السلطة النقدية الى خلق ثقة عالية بالاقتصاد العراقي لملائمة البيئة الاستثمارية لتكون جاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، لذا قامت السلطة النقدية بتخفيض سعر الصرف من 6% عام 2015 الى 4% عام 2016، ومما يؤشر اهتمام السلطة النقدية في هذا العام بخلق جو عام من الثقة بالاقتصاد العراقي فقد عمدت الى اعداد نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لهذا العام، الذي هدف الى زرع الثقة بالقطاع المصرفي، بما يؤدي الى زيادة نسبة الادخار على حساب الاكتناز، واستخدم هذا الاجراء لتلافي ضعف تأثير سعر الفائدة (ابراهيم ،2016)

اما بشأن سعر الصرف فأنه مؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل كبير، حيث ان ارباح المستثمرين المحولة الى البلد الام واستقرارها مقترنة باستقرار وعدم تقلب سعر الصرف، مما يزيد ثقة الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في هذه الدول وبالتالي سيكون عاملا مهما في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلد وبالتالي رفع مستوى النمو اما تقلبات سعر الفائدة فأن له علاقة عكسية مع الارباح النسبية للعائدات الاستثمارية ،حيث ارتفاع سعر الصرف يؤدي زيادة صادرات البلد وارباحه وانخفاض استيراداته من خلال جعل تكاليف المنتجات المحلية منخفضة مقارنة بالمنتجات الاجنبية ، مما يجعل المنتجات المحلية مرتفعة الطلب في الاسواق الاجنبية وبالتالي زيادة الارباح سوف يتحفز الاستثمار الاجنبي المباشر ويزداد الطلب عليه **(الكواز والعبادي،2007: 7-8).**

وقد ارتفعت قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي منذ عام 2004 بعد التغيرات الدولية تجاه الوضع السياسي في العراق، أذ بلغت قيمته 1453 لكل دولار امريكي، واستمر التحسن في سعر الصرف نحو الارتفاع حتى عام 2011 إذ بلغت 1170 لكل دولار، وقد شهدت المدة (2012-2020) استقرار واضحا في سعر الصرف ، ان تلك التحسنات التي شهدها سعر الصرف منذ عام 2004 وحتى عام 2020 كانت تهدف بالأساس الى معالجة التضخم الذي عانى منه الاقتصاد العراقي في عقد التسعينيات من القرن العشرين، بسبب العقوبات الاقتصادية آنذاك ، ما خلق طلبا مكبوتا لدى

سعر السياسة كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية: وهي سياسة نقدية تعتمدها البنوك المركزية تستخدم سعر الفائدة هدفا وسيطا للتأثير في التضخم، اذ يتم بواسطته ملائمة السيولة بين الاقراض والاقتراض، بما ينسجم مع المستوى المرغوب لسعر الفائدة.

المستهلك العراقي ، وكان يجب ان يلبى هذا الطلب المكبوت، وبالأخص فيما يتصل بسوق الالكترونيات والهواتف المحمولة والسيارات وما الى ذلك، فضلا عن بعض السلع الاستهلاكية والخدمات العلاجية والسياحية المتصلة بالسفر خارج العراق. اما في عام 2021 ونتيجة لزيادة الطلب على الدولار في السوق الموازي نتيجة العقوبات المفروضة على ايران من قبل امريكا والنتائج السلبية المترتب عليها ن هروب العملة عن طريق السوق العراقية الى الخارج وشيوع ظاهرة غسيل الاموال عن طريق سوق العملة الى 1460 دينار لكل دولار امريكي، ان تحسن سعر الصرف في المدة 2004 الى 2021 كانت ايجابية تجاه الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجلين القصير والطويل، وقد ادى الى ربط الاقتصاد الوطني العراقي بالاقتصاد العالمي من خلال زيادة التعاملات السلعية والمالية بين العراق والبلدان الاخرى كما موضح في جدول رقم (3).

جدول (3)

سعر صرف الدينار العراقي وحجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2004-2022)

السنة	سعر الصرف	معدل النمو السنوي %	الاستثمار الاجنبي المباشر بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي%
2004	1453	***	435900	***
2005	1469	0.72	756975.7	72%
2006	1467	0.26	561861	-26%
2007	1255	1.54	1219609	154%
2008	1193	0.91	2213850.1	91%
2009	1170	0.14	1870011	-14%
2010	1170	0.13	1633554	-13%
2011	1170	0.35	2202291	35%
2012	1166	0.81	3964866.4	81%
2013	1166	0.51	5682979.2	51%

2014	1188	0.07	5680778.4	-7%
2015	1190	2.58	-9013298	-258%
2016	1190	0.17	-7444521	-17%
2017	1190	0.20	-5988556	-20%
2018	1190	0.03	-5813269	-3%
2019	1190	0.37	-3430920	-37%
2020	1200	0.07	-3430920	-7%
2021	1460	0.08	-3850458	-8%
2022	1460	0.21	-3048772	-21%

المصدر: مجموعة البنك الدولي، بيانات العراق للسنوات (2004-2021) ، https://data.worldbank.org/?cid=ECR_GA

- **هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم الارقام القياسية ، تقرير اسعار صرف الدولار شهريا للسنوات (2019-2023)**
- **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - الاسكوا؛ متاح على https://data.unescwa.org/Content?country=irq#CoreStatistics**

ثالثا: عدم الاستقرار الامني والسياسي:

توصف عدم قدرة النظام السياسي على مواجهة الازمات، وادارة الصراعات داخل المجتمع، بالأخص اذا ترافق معها عنف سياسي خارج عن سيطرة الدولة، بانها حالة من عدم الاستقرار الامني والسياسي، وفي ظل هذه الاجواء فان الاقتصاد الوطني سيتعرض الى مجموعة من التحديات المركبة والتي في مقدمتها هدر الحاصل الفوائض المالية التي قد تتحقق في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الامني والسياسي، وينعكس ذلك على معدلات نمو اقتصادي متدنية، وتحول اولويات الدولة من الانشطة الاقتصادية الى محاولة بسط الامن والحيلولة دون سيادة الاضطراب السياسي، وتدني مؤشرات التنمية البشرية، وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر **(اميرة ،2022: 7-30).**

في حين ان تبني سياسات اقتصادية تعمل على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان يكون في بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار الامني والسياسي، اذ ان هذا الاستقرار يعد بناءً فوقيا للسياسات الاقتصادية بمختلف انواعها، اذ ان هذه السياسات يجب ان تبنى على قاعدة بيانات تتمتع بالرصانة والدقة والواقعية وهذا غير متاح في بيئة امنية وسياسية غير

مستقرة، فضلا عن ان هذه البيئة انتجت مجموعة من العوامل السلبية التي شكلت عوامل دفع وابعاد للاستثمار الاجنبي المباشر، كما موضح في الجدول الاتي:

الجدول (4)

اكثر عشرة بلدان تعرضا للإرهاب مرتبة حسب مؤشر الارهاب العالمي GTI للعام 2021

البلد	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
افغانستان	3	3	3	4	3	3	2	2	1	1	1
العراق	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2
الصومال	5	7	7	7	8	5	3	3	3	3	3
بوركينا فاسو	113	113	111	108	52	30	21	15	7	6	4
سوريا	20	4	4	5	6	7	7	8	6	5	5
نيجيريا	8	5	5	3	2	2	4	4	4	4	6
مالي	41	23	19	21	16	13	10	9	8	7	7
النيجر	49	57	44	34	20	19	18	19	14	12	8
ميانمار	17	21	24	29	39	42	40	42	23	24	9
باكستان	2	2	2	2	4	4	5	5	5	8	10

المصدر: مؤشر الارهاب العالمي 2022م، التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب، العدد السابع والثلاثون، الرياض، 2022، ص 32.

ويلحظ من الجدول اعلاه ان العراق كان من اكثر دول العالم تعرضا للإرهاب حيث احتل المرتبة الاولى منذ عام 2011 وحتى عام 2018،بينما احتلت الدول الاخرى مثل بوركينا فاسو مرتبة متأخرة من مراتب التعرض للإرهاب حيث بلغت المرتبة 113 عام 2011 ، وبالرغم من انخفاض وجود الارهاب في العراق بعد عام 2018 الا انه لازال يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد افغانستان ضمن اكثر الدول تعرضاً للإرهاب حتى عام 2021 ، وعلى الرغم من الجهود العراقية والدولية التي بذلت في سبيل تخليص العراق من الارهاب والتي خلقت جوا اهدأ نسبيا منذ عام 2008 عن السنوات السابقة، الا ان هذه الاستقرار النسبي لم يدم طويلا، إذ شنت هجمتين عنيفتين على وزارة العمل والشؤون

الاجتماعية ووزارة المالية، تلتها هجمة على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 2009 ، وقد استمر التدهور الامني حتى عام 2011 عند تنفيذ اتفاقية انسحاب القوات الامريكية وحتى عام 2014 الذي شهد سقوط مدينتي الموصل وتكريت بيد العصابات الارهابية ، وفي عام 2015 تمكن الكيان الارهابي من السيطرة على مدينة الرمادي، ما جعل اكثر من ثلث مساحة العراق بيد الكيان الارهابي، بيدَ ان القوات العراقية بكل صنوفها واجهت كيان داعش الارهابي وبمعاونة التحالف الدولي لمحاربة الارهاب وبمعارك ضارية وحققت انتصارات كبيرة حتى اعلن النصرة النهائي عام 2017 ، يضاف لهذا الوضع الامني صراعات سياسية تتمثل بصراع الهوية الوطنية، وانعدام الثقة بين المكونات السياسية العراقية، وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية **للبلد (سداد،2015: 55).**

ان هذه العوامل بمجملها تصب في خلق حالة من عدم الاستقرار غير نافعة في خلق بيئة استثمارية مؤاتيه.

المطلب الثالث:تحليل واقع بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال المدة 2004-2022:

لم يسلم واقع التنمية المستدامة ومؤشراتها من تأثير التدهور الذي أصاب البنية الاقتصادية في العراق خلال العقود الاربعة الماضية، في حين كان الجانب الاجتماعي محوراً مهماً في خطط التنمية في السبعينيات وأوائل الثمانينات، ولكن الحروب والازمات الامنية ادت الى عدم تطبيق جميع الجوانب الاجتماعية في تلك الخطط، فانصب الاهتمام الاكبر على القطاع الإنتاجي لسد الاحتياجات الضرورية خلال القرن الماضي حتى حلول عقد التسعينات الذي تركت أحداثه أثراً مباشراً على حياة المواطنين من خلال نقص الغذاء والدواء، وكذلك الإمدادات الصحية والتعليمية، التي كانت غير متوافرة، ومن ناحية نظام التعليم في العراق فقد كان في عقد السبعينيات من أفضل الانظمة في الشرق الاوسط حسب بيانات اليونسكو ، ولكنه بدأ بالتدهور هو الاخر منذ ثمانينيات القرن الماضي، اما بعد عام 2003 ظهرت تطورت في التزام الدولة بمتطلبات التنمية المستدامة لكنها لم تصل المستوى المطلوب الى الان.

أولاً: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2004-2022)

(1) الفقر في العراق خلال المدة (2004-2022)

يعتبر الفقر احد المؤشرات الاجتماعية المهمة ،حيث تعتبر مشكلة عالمية وذات ابعاد اقتصادية وان القضاء عليه يعتبر من اشد التحديات التي تواجه العالم مع شحة الموارد وزيادة معدلات التعداد السكاني وضعف السياسة المتبعة لمعالجة هذه المشكلة و شأنها شأن جميع الازمات والمظاهر الاقتصادية السيئة ظهرت مشكلة الفقر منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي بسبب الحروب وما تلاها من عقوبات اقتصادية، على الرغم من الامكانات المادية التي يتمتع بها البلد، ولكن هدر الموارد وسوء توزيعها هو الذي فاقم مشكلة البطالة في العراق **(تقرير مؤتمر العمل الدولي،2003)**، وبعد عام 2003 لم يشهد العراق استراتيجية واضحة في محاربة الفقر حتى بعد الانفتاح الخارجي الذي ادى الى ارتفاع اسعار النفط وبالتالي تحسين امكانية الدولة وكذلك حتى بعد تغير أنظمته السياسية **(بشرى وسجى ،2016).**

ونلاحظ من الجدول رقم (5) ان نسبة الفقر في عام 2004 الى (35%) من اجمالي السكان وانخفضت هذه النسبة بصورة متتالية حتى عام 2007 حيث بلغت 22.9% من اجمالي السكان تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي اعلنت عنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 2006 وهذا يعني ان بعض سكان العراق عاشوا قريبا من خط الفقر حسب المسوحات التي اجريت ذلك العام، وشهدت الفترة (2008-2012) انخفاض مستمر في نسبة الفقر حيث بلغت (**18.9**%)

عام 2012 بعد ان كانت **22.9** % عام 2008 ويعزى ارتفاع معدلات التشغيل وانخفاض البطالة الى ارتفاع معدلات التشغيل في القطاع الحكومي حيث بلغت نسبة التشغيل في القطاع الحكومي (54%) مما ادى الى زيادة دخول الموظفين الى 46% في عام 2012 ، وكذلك يعزى ارتفاع معدلات التشغيل الى ارتفاع حصة التحويلات الاجتماعية **(الجهاز المركزي للاحصاء،2006: 63).**

وتلى هذا الانخفاض ارتفاع بشكل ملحوظ خلال الفترة (2013 -2018) حيث بلغت نسبة الفقر **20.05**% عام 2018 مقابل **19.09**% عام 2013 ويرجع سبب ارتفاع نسبة الفقر خلال هذه الفترة نتيجة نزوح العديد من العوائل من مناطقهم وترك سكنهم واعمالهم بعد سيطرة عصابات داعش الارهابية على العديد من المناطق والمحافظات مؤدية الى تدهور امني شديد نتج عنه تدهور في الاوضاع الاقتصادية ادى الى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي ازدياد الفقر . ثم انخفض معدل الفقر عام 2019 بعد التعافي من مخلفات داعش الارهابي ، ثم عاود الى الارتفاع عام 2020 الى **13.74**% نتيجة انخفاض اسعار النفط وضهور جائحة كوفيد 19 التي اجتاحت العالم وما نتج عنها من اثار اقتصادية واجتماعية حيث تسببت بخسارة العديد من الاشخاص وظائفهم واعمالهم وعلى وجه الخصوص العاملين بالأجر اليومي بالإضافة الى حرمان العديد من فئات السكان الهشة من التعليم والصحة والامن الغذائي ....الخ

واحدثت كذلك توقف في اغلب الانشطة الاقتصادية بعد توقف العديد من المشاريع بسبب الحضر وما نتج عنه من اغلاق الحدود لغالبية الدول كأجراء وقائي من قبل وزارة الصحة لمنع انتشار هذا الوباء .

بينما شهد عام 2021 انخفاض نسبة الفقر الى (**25.6**%) ويعزى هذا الانخفاض الى عودة استئناف العمل بكثير من المشاريع التي توقفت بسبب جائحة كورونا وكذلك عودة القطاع الخاص الى النشاط اضافة الى التحسن الكبير في اسعار النفط . واستمر الانخفاض في نسبة الفقر الى **22.5**% عام 2022 بعد اقترحت اللجنة العليا استراتيجية الحد من الفقر في العراق (2018-2022) والتي تم وضعها بشكل مشترك بين وزارة التخطيط والبنك الدولي. وقد استخدمت هذه الاستراتيجية رؤية وخطة عمل لها أهداف محددة تتسم بالواقعية والعملية، وتهدف الاستراتيجية إلى خفض نسبة الفقر في الدولة بنسبة (25%) على مدار عامين، بهدف المساهمة في تحسين التعليم والصحة والظروف المعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من أجل (تحويل الفقراء إلى منتجين مندمجين اجتماعيا واقتصاديا) **(وزارة التخطيط البنك الدولي ،2018-2022: 45).**

ومن خلال التقارب في نسبة الفقر خلال مدة الدراسة اثبت انه يجب على الدولة اتباع سياسة استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار ارتباط الفقر بعوامل اجتماعية وسياسية وبيئية بالإضافة الى العوامل الاقتصادية لذا يجب ان لا تعتمد على السياسة الاقتصادية فقط في الحد من الفقر .

جدول رقم (5)

السنوات	نسبة الفقر (1)	معدل النمو % (2)		السنوات	نسبة الفقر (1)	معدل النمو % (2)
2004	35	****		2014	19.28	1.00
2005	30.38	-13.20		2015	19.47	0.99
2006	26.38	-13.17		2016	19.66	0.98
2007	22.9	-13.19		2017	20.05	1.98
2008	18.9	-3.84		2018	20.05	0.00
2009	21.21	-3.68		2019	19.26	-3.94
2010	20.41	-3.77		2020	31.7	64.59
2011	19.64	-3.77		2021	25.6	-19.24
2012	18.9	-3.77		2022	22.5	-12.11
2013	19.09	1.01				

نسبة الفقر في العراق خلال المدة (2004-2022) بألف

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود (1) بيانات البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متعددة .

العمود (2) من عمل الباحثة .

(2) التعليم في العراق خلال المدة (2004-2022)

يعتبر التعليم احد المؤشرات المهمة في التنمية المستدامة لما لها من قدرة على التمكين وتأمين حياة صحية وضمان المساواة بين الجنسين الذكر والانثى ويمنح الافراد امكانية التعبير عن الرأي .

ويعرف التعليم على انها "مجموعة الافعال التواصلية والقرارات التي تم اللجوء اليها بشكل قصدي ومنظم اي يتم استغلاله من طرف شخص او مجموعة من الاشخاص الذي يتدخل كوسيط في اطار موقف تربوي – تعليمي " ضهر التعليم في العراق في وقت مبكر منذ عام 1921 (محمود،1960: 471) .

ثم بدأ بالتطور خلال الستينيات والسبعينيات حتى بلغ السنوات الذهبية خلال المدة (1970-1984) حيث اصبح نضام التعليم من افضل الانظمة خلال تلك الفترة حيث شكلت نسبة الالتحاق بالتعليم 100% (واي باك مشين،2019). وفي نهاية الثمانينات تدهور مستوى التعليم عن السابق بسبب تحول نسبة كبيرة من الانفاق المخصص للتعليم الى انفاق العسكري اثناء الحرب العراقية الايرانية . وعانت المؤسسات التعليمية من الضعف الكبير نتيجة الحصار الاقتصادي الناتج عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عقب حرب الخليج الاولى عام 1990 واستمرت هذه المعاناة حتى عام 2003 الذي امتاز بتوقف التعليم بسبب القصف الذي ادى الى هدم العديد من المدارس والجامعات و بشحة الموارد وهجرة العديد من سكان البلد كان بعضهم من المعلمين والطلاب بسبب تدهور الاوضاع الامنية .

وبعد عام 2003 عمدت السلطات الى تحسين نظام التعليم في العراق بعد التدهور والاهمال وقلة الدعم الذي اصاب المؤسسات التعليمية ،فبعد ان كان عدد الجامعات الحكومية 17 في العام الدراسي (2003-2004) بسبب التردي في الاوضاع الامنية ،وبعد تطبيق المادة (5) من الدستور المعلن عام 2005 التي تنص على ان التعليم هو حق يجب على الدولة التكفل بتوفيره الى جميع افراد العراق لأنه عامل اساسي في تقدم المجتمع العراقي (الدستور،2005) .

لهذا قامت الدولة بزيادة عدد الجامعات الحكومية الى 18 خلال العام الدراسي (2006-2007) مع تزايد اعضاء الهيئة التدريسية الى **24459** مقابل **17003** عام (2003-2004)، وانخفض مستوى التعليم عام (2007-2008) حيث وصل عدد الخريجين الى **67053** اي انخفض بمعدل **11.22-**% عن عدد الخريجين عام (2006-2007) بالرغم من ازدياد عدد الجامعات الحكومية وارتفاع عدد اعضاء الهيئة التدريسية الى **30109** بسبب عزوف العديد من الطلاب عن الدوام بسبب الاحداث الامنية والتفجيرات الارهابية ،ولكن سرعان ما عاود الطلاب الى الدوام بعد تحسن الوضع الامني .

وفي العام الدراسي (2014-2015) استمر الارتفاع في عدد المتخرجين مع زيادة عدد الجامعات الا ان عدد اعضاء الهيئة التدريسية شهد انخفاض كبير بمعدل **13.74**%) بسبب التدهور في الاوضاع الامنية التي ادت الى انهيار واقع التعليم في العراق بسبب دخول عصابات داعش الارهابية الى الموصل وسيطرتها على ثلاث محافظات الذي ادى بدوره الى غياب التعليم في المناطق المسيطر عليها بالإضافة الى عمليات الخطف التي تعرض لها العديد من الطلاب والاساتذة والتهديد بالقتل التي تعرض لها العلماء **(صلاح،www.Mawazin.com)**.

وشهد عام (2019-2020) ارتفاع في عدد الجامعات الى 35 ولكن انخفض فيه عدد الخريجين الى **148401** بعد ان كان عددهم **152467** عام (2018-2019) ويعزى هذا الانخفاض في في عدد الخريجين الى الاثار السلبي لجائحة كورونا على التعليم بعد فرض الحظر من قبل وزارة الصحة ، حيث تعرض التعليم في حينها الى اهمال كبير بالإضافة الى الصعوبة التي تواجه الطلاب في تلقي الدروس بالرغم من اعتمادهم في تلقي محاضراتهم على التدريس الالكتروني عن طريق الحواسيب وشبكات الانترنيت وما لهذه الطريقة من تعقيدات تتمثل في ضعف المهارات ونقص التفاعل الاجتماعي وعدم كفاءة التعليم والتشكيك في مصداقيته بالإضافة عدم وصول التعليم الى العديد الفئات التي تكون تحت حد

الفقر التي لا تمتلك الامكانية في الحصول على الانترنيت وسبقها احتجاجات تشرين عام 2019 التي ادت الى توقف العديد من المؤسسات التعليمية نتيجة قطع الطرق واغلاق المؤسسات التعليمية من قبل المحتجين .

وصل عدد الجامعات خلال العامين الدراسيين (2020-2021) و(2021-2022) الى 36 جامعة بينما ارتفع عدد الخريجين الى **954920** في العام (2021-2022) مقابل **206409** لعام (2020-2021) أي ارتفع بمعدل **1.48**% وذلك بعد التحولات الكبيرة في اسلوب التعليم ونمطه وسياساته ونظمه واتجاهاته وكذلك نتيجة ظهور ابنية تحتية عالية الاتمتة باستخدام مُعطيات الثورة الصناعية الرابعة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، هو موضح في الجدول الاتي :

جدول (6)

واقع التعليم في العراق خلال المدة (2004-2022)

السنوات	عدد الجامعات الحكومية (1)	معدل النمو % (2)	اعضاء الهيئة التدريسية (3)	معدل النمو % (4)	عدد المتخرجين (5)	معدل النمو % (6)
2004 – 2003	17	****	17003	****	74676	****
2005 – 2004	17	0.00	21046	23.78	74518	-0.21
2006 – 2005	17	0.00	24459	16.22	74669	0.20
2007 – 2006	18	5.88	29109	19.01	75529	1.15
2008 – 2007	19	5.56	30109	3.44	67053	-11.22
2009 – 2008	19	0.00	31981	6.22	69020	2.93
2010 – 2009	19	0.00	34016	6.36	73988	7.20
2011 – 2010	20	5.26	21121	-37.91	93357	26.18
2012 – 2011	31	55.00	37404	77.09	98673	5.69

1.11	99772	5.46	39445	0.00	31	2013 – 2012
0.42	100190	3.92	40993	0.00	31	2014 – 2013
0.66	100848	-13.74	35362	12.90	35	2015 – 2014
29.39	130488	9.28	38643	0.00	35	2016 – 2015
10.51	144201	6.70	41233	0.00	35	2017 – 2016
5.73	152467	16.29	47951	0.00	35	2018 – 2017
-2.67	148401	3.76	49753	0.00	35	2019 – 2018
12.64	167162	2.09	50791	0.00	35	2020 – 2019
23.48	206409	3.05	52338	2.86	36	2021 – 2020
1.48	954920	2.07	53421	0.00	36	*2022-2021

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود (1)(3)(5) -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، إحصاءات التربية والتعليم.

العمود (2،3،6) من عمل الباحثة .

***بيانات اولية**

من خلال التزايد المستمر في عدد الجامعات و عدد الخريجين خلال مدة الدراسة ،اتضح حسب الموجز الاحصائي للعراق 2018 ان هذه الاعداد الكبيرة من الخريجين من الصعب عليهم الحصول على عمل لائق بسبب قله خبرتهم ومهاراتهم في سوق العمل بسبب عدم اتباع الدولة نظام تعليمي كفوء يحقق التوازن بين متطلبات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية وقد

اثبت انه يجب على الدولة الوصول الى ذلك التوازن من خلال اتباع نظام تعليمي كفوء ذا مهارة في سوق العمل من اجل انتاج عمل لائق يرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

(3) الصحة في العراق خلال المدة (2004-2022)

تعتبر الصحة من أهم الاهتمامات في كافة مجالات التنمية المستدامة في المجتمع، فهي المفتاح لزيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية دون تحسين وتطوير الظروف الصحية، باعتبار الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها (**التقرير الاحصائي السنوي:2022) .**

شهد العراق عبر تاريخه تذبذب في الحالة الصحية، ففي التسعينيات عمد النظام السابق الى تخفيض نسبة التمويل للصحة الى 90% وكانت نتائج هذه التخفيض تدهور الرعاية الصحية بشكل كبير ، وقد عانت المناطق الجنوبية في العراق من هذا التدهور نتيجة قلة الوعي الصحي وكثرة الاوبئة المنتقلة عن طريق المياه ،وازداد الوضع سوءاً في عام 2003 عندما دمرت الحروب والصراعات العديد من المستشفيات . ثم عاد الاهتمام بالقطاع الصحي وزاد عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية عن طريق التمويل الدولي منذ عام 2004 عن طريق التمويل الدولي كما هو موضح في الجدول رقم (7)

جدول رقم (7)

واقع القطاع الصحي في العراق خلال المدة (2004-2022)

السنوات	المستشفيات الحكومية (1)	عدد الاسرة المهيئة للرقود (2)	المستشفيات الاهلية (3)	عدد الاسرة المهيئة للرقود (4)	المراكز التخصصية التي تحتوي على اسرة (5)	عدد المراكز التخصصية (6)
2004	205	32697	76	2033	0	0
2005	210	31669	80	2221	0	0
2006	203	33994	81	2153	0	0
2007	208	29192	82	1749	0	0
2008	208	36057	80	2273	0	0
2009	220	36919	100	2611	0	0
2010	222	38303	92	2686	7	57

55	7	2886	96	40182	224	2011
58	7	3004	96	40707	232	2012
134	17	3435	105	41645	238	2013
175	17	3585	111	36772	240	2014
177	25	3697	119	36043	228	2015
178	28	4142	121	37720	232	2016
180	27	4654	127	37143	246	2017
219	32	5300	135	37482	249	2018
226	34	5450	143	39180	252	2019
239	35	7207	155	40825	260	2020
244	41	8289	170	43249	271	2021
255	65	9597	207	49259	274	2022

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود (1)(2)(3)(4)

- **بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية سنوات مختلفة.**
- **بيانات وزارة الصحة والبيئة العراقية، دائرة التخطيط وتنمية الموارد البشرية قسم الاحصاء، سنوات مختلفة.**

ومن خلال بيانات الجدول اعلاه نلاحظ خلال عام(2004)ازدياد في عدد المستشفيات سواء كانت الحكومية او الاهلية حيث بلغت عدد المستشفيات الحكومية (**205**) مستشفى عام (2004)بعدد اسرة **32697** سرير ويعزى هذا التحسن في القطاع الصحي الى ارتفاع نسبة الانفاق على القطاع الصحي الى (1788257.4) مليون دينار(بيانات الجهاز المركزي العراقي، سنوات مختلفة) من اجمالي الموازنة بعد زيادة الواردات النفطية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط خلال الاعوام (2004)،(2005)وكذلك نتيجة رسم وزارة الصحة استراتيجية للوضع الصحي واعتمادها لمدة اربع سنوات من اجل اعادة اعمار وتأهيل القطاع الصحي (العلوان ،2005)وكذلك التمويل الذي تم من قبل منظمة الامم المتحدة والجيش الامريكي لأربعة من المستشفيات (الحديثي ،2022) وبلغ عدد المستشفيات الاهلية (80)مستشفى اهلي بواقع (2221)سرير وارتفعت اعداد مستشفيات القطاع الخاص بعد التأكد من فوائده الكبيرة التي تتمثل ببقاء العديد من الاطباء الاكفاء في البلد وكذلك الموارد المالية المتحصلة منها ، تلى هذا الارتفاع انخفاض في عدد

المستشفيات الحكومية وبقاء اعداد المستشفيات الاهلية في ارتفاع خلال عامي (2006)،(2007) ويعزى سبب الانخفاض في اعداد المستشفيات الحكومية الى تعرض بعضها للدمج من اجل انشاء مؤسسة صحية واحدة .

وشهد عامي (2008) و (2009) ارتفاع في عدد المستشفيات الحكومية وارتفاع عدد الاسرة للرقود فيها وكذلك ارتفاع عدد المستشفيات الاهلية لكن لم يكن للمراكز التخصصية وجود بينما شهدت المدة (2010-2013) ارتفاع في عدد المستشفيات الحكومية من (222)مستشفى عام (2010) الى**(238**)مستشفى عام(2013) وضهور غير مسبق للمراكز التخصصية بواقع **(57**)مركز تخصصي في عام(2010) وارتفاع عددها الى**(134)** مركز تخصصي في عام(2013) مع زيادة اعداد المستشفيات الاهلية وذلك بعد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام (2009-2013) من اجل النهوض بواقع البلد الصحي لكي يتماشى مع التطور العالمي وكان الهدف من هذه الخطة زيادة عدد المستشفيات من خلال انشاء مستشفيات حديثة بمواصفات عالمية وكذلك العمل على تطوير المستشفيات القائمة وزيادة اعداد مراكز الرعاية الصحية والمراكز التخصصية وانشاء مشاريع البيت الصحي وغيرها **(التقرير السنوي لوزارة الصحة،2010).**

اما في عام (2015) فقد تناقص اعداد المستشفيات الحكومية الى **228** بعد ان كان **240** في عام 2014 يرافقه انخفاض في اعداد الاسرة الى **36043** مع تزايد اعداد المستشفيات الاهلية الى **119**مستشفى وكذلك في اعداد المراكز التخصصية الى **177** فقد استمر القطاع الصحي بتقديم الخدمات الطبية بشكل مكثف الى افراد القوات المسلحة والحشد الشعبي المقدس بعد الاصابات التي نتجت عن اشتباكاتهم المسلحة مع عصابات داعش الارهابية ،وكذلك تقديم الخدمات الصحية لجميع افراد المجتمع ومن ضمنهم النازحين من المناطق المسيطر عليها داعش الارهابي بالرغم من محدودية التخصيصات المالية في ضل ميزانية تقشفية ناتج عن انخفاض في اسعار النفط **(التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة ،2015).**

وازداد عدد المستشفيات الحكومية والاهلية و عدد الاسرة فيها وعدد المراكز التخصصية كذلك خلال المدة (2016-2022) حيث وصل عدد المستشفيات الحكومية 275 مستشفى عام 2022 بعد ان كان عددها **232** مستشفى عام 2016 وبلغ عدد المستشفيات الاهلية **207** مستشفى بعد ان كان عددها **121** مستشفى عام 2016 ويعود سبب ارتفاع عدد المستشفيات الى اهتمام الحكومة العراقية بهذا القطاع بعد تزايد اعداد السكان في البلد وبعد تقادم المستشفيات المقامة وضعف مستواها في تقديم الخدمات الصحية والطبية ، اضافة الى عودة النازحين بحاجة الى رعاية صحية حتى عام 2018 بعد تدهور اوضاعهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية على اثر ازمة التهجير من المناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم داعش الارهابي منذ عام 2014 وكذلك الى ضهور فايروس كورونا الذي اجتاح العالم عام 2020 وسرعة انتشاره وارتفاع عدد الاصابات فيه مما استوجب انشاء مستشفيات اضافيه لاستيعاب عدد كبير من المصابين .

ونلاحظ مما سبق انه بالرغم من الزيادة الكبيرة في اعداد المستشفيات الحكومية الا انها لم تقدم الخدمات الصحية والطبية بالشكل المرغوب لمواكبة النمو السكاني في العراق، مما اتاح الفرصة للقطاع الخاص التوسع في انشاء مستشفيات اهلية تقدم خدماتها لفئة معينة من المجتمع تاركة الفئة الاخرى التي تعد غير ميسورة الحال تحت رحمة المستشفيات الحكومية ،لذا وجب على الدولة اتباع سياسة صحية وطنية قادرة على تعزيز العمل بمكونات النظام الصحي وفق اسس علمية وعملية مع الاخذ بعين الاعتبار كافة التغيرات الوبائية والديموغرافية والمستجدات الميدانية .

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات تتمثل بالاتي:

1. ان السبب الرئيسي للانخفاض والحصول على معدلات نمو سالبة في بعض السنوات يعود الى الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة في تلك السنوات كما في عام 2014 اضافة الى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي كما في عام 2022 .
2. اتجهت معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى قطاع استخراج النفط الخام ، وذلك بسبب جولات التراخيص التي رعتها الحكومة من اجل زيادة الانتاج النفطي وتحقيق عوائد مالية منه كون الاقتصاد ريعي ، أي اقتصاد وحيد الجانب .
3. لم يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر أثراً كبيراً على تطور مؤشرات التنمية المستدامة .
4. لم يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات الخالقة لفرص العمل ومن ثم التخفيف من معدل البطالة والفقر وزيادة نصيب الفرد من الدخل ، الا في حدود ضيقة اذ اثمر في القطاع النفطي والطاقة فيما انزوى عن قطاع الصناعة والزراعة .
5. لم يكن اشراك العمالة المحلية متناسباً مع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لاعتماد الاخير على العمالة الاجنبية مما قلل من فرص الحد من البطالة والفقر .
6. تركيز الحكومة على قطاعات محدودة ادخل فيها الاستثمار الاجنبي المباشر وبالذات ذات الكثافة الرأسمالية واعتمادها على العمالة الاجنبية وعدم اشتراك الاستثمار المحلي معها ادى الى اضعاف أثر الاستثمار الاجنبي على القطاعات الاقتصادية غير النفطية والحد من البطالة وزيادة التشغيل ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في العراق .

ثانياً: التوصيات:

توصل البحث الى جملة من التوصيات تمثل بالاتي:

1. خلق بيئة سياسية وامنية مستقرة ، والاعلام عنها والترويج لها من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر كون البيئة السياسية والامنية المستقرة أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر للداخل .
2. توافر بنى تحتية مناسبة متأتية من الانفاق الحكومي من اجل تحقيق وفورات خارجية للقطاع الخاص وجذب للاستثمار الاجنبي المباشر اذ يحقق انخفاض في التكاليف بما يزيد الارباح وبذلك يتحقق عنصر جذب مهم للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .
3. ان التركيز في الاستثمار الاجنبي المباشر على قطاع الصناعة والزراعة تساعد على امتصاص البطالة وزيادة التشغيل وبالتالي خفض مستوى الفقر في العراق .
4. وضع استراتيجية واضحة تركز على الاستثمار الاجنبي وذو العلاقة المباشرة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ورفع مستوى مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة ، اي رفع مستوى الدخل وخفض معدل البطالة والفقر ورفع مستوى التعليم والصحة والمحافظة على البيئة .
5. محاربة الفساد والبيروقراطية بكل اشكالها وخلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر .
6. اعطاء دور اكبر للعمالة المحلية في الاعمال التي تقوم بها العمالة الاجنبية في مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر.

المصادر:

1. إبراهيم حمدان، اثر البطالة على مستويات النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة النهضة، مصر، العدد(14)، مجلد(2).
2. إبراهيم محمد يوسف الفار :"دور التمويل الخارجي في تنمية إقتصاديات البلاد النامية – دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية" ، إطروحة دكتوراة / كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 1984 ، ص 430 .
3. اثير عبدالله عليوي ، اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000-2014) ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد السابع ، العدد الرابع ،2016، ص207.
4. احمد بريهي العلي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، كربلاء، العراق، دار الكتب، 2015، ص30
5. اميرة عمارة ، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية ، بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة حلوان، المجلد 23، العدد4، جمهورية مصر العربية ، 2022، ص7-30.
6. بشرى علي وهيب ، سجى فاضل ، الفقر في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجته ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، سنة 2016.
7. البنك الدولي للانشاء والتعمير، مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية، التقرير السنوي، السنة المالية 2010، واشنطن ، ديسمبر، ص 22.
8. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لعام (2007).
9. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي (2005-2019).
10. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي (2005-2019).
11. بيانات البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية سنوات مختلفة، احصاءات التربية والتعليم .
12. التقرير الاحصائي السنوي ، وزارة الصحة ،2022 :14.
13. التقرير الاحصائي السنوي 2015،وزارة الصحة/ البيئة ، العراق .
14. تقرير الاستثمار العالمي 2023، الاستثمار في الطاقة المستدامة للمجتمع ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، جنيف 2023 .
15. التقرير السنوي لعام 2010، وزارة الصحة ، العراق .
16. تقرير مؤتمر العمل الدولي ، الخلاصة من الفقر ،مكتب العمل الدولي ، الدورة 91، جنيف، 2003 .
17. التميمي ،سامي عبيد ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006،الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،ص207.
18. جميل الجالودي، البطالة في الأردن، الطبعة الأولى، الدار الوطنية، عمان.
19. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح المعيشة في العراق ، ج2 ، 2006، ص 63.

20. حمزة عبدالسلام، اقتصاديات العمل، مكتبة الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.

21. الحمود ،علي طاهر ، مكافحة الفساد في العراق اوراق سياساتية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2023،ص31-32.

22. دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة لعام 2013، عمان، الأردن.

23. رفعت المحجوب، المالية العامة والايرادات العامة، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

24. ساموبلسون – نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون بالتعاون مع شركة ما كجروهل، بيروت، 2006.

25. سداد مولود سبع، مشكلة الامن والاستقرار السياسي في العراق بعد 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد،2015، ص55.

26. سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي ، مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق 2007، ص 7-8.

27. صلاح حسن بابان ،تحديات التعليم الالكتروني في ضل ازمة كورونا وما بعدها ،على الموقع الالكتروني www.Mawazin.com:

28. طارق الحاج ، المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

29. عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي ،(عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ،2003).

30. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ،اقتصاديات المالية العامة ، ط2 ،(بدون مكان طبع ، 1996).

31. عبد الله الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1988.

32. عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي ، (الاسكندرية :الدار الجامعية ،2007).

33. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - الاسكوا ؛ متاح على https://data.unescwa.org/Content?country=irq#CoreStatistics

34. مجموعة البنك الدولي، بيانات العراق للسنوات (2004-2021) ، https://data.worldbank.org/?cid=ECR_GA.

35. محمد طاقة واخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

36. محمود فهمي درويش ، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، ص471.

37. محمود محمد داغر، وإسراء عبد فرحان، السياسة النقدية في العراق من خلال تحليل الفجوتين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 26 ،2017،ص 87.

38. مفيد دنون يونس ، تأثير الفساد على الاداء الاقتصادي للحكومة ، مجلة تنمية الرافدين، العدد101، المجلد 32، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ،2010، ص245.

39. مؤشر الارهاب العالمي 2022م، التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب، العدد السابع والثلاثون، الرياض، 2022، ص 32.

40. مؤشر الارهاب العالمي https://www.basnews.com/ar/babat/842886

41. هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم الارقام القياسية ، تقرير اسعار صرف الدولار شهريا للسنوات (2019-2023) .

42. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية .

43. وزارة التخطيط، البنك الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022، اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، ص45.

المصادر الاجنبية:

1. Alexiou،c.، Government spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the south Eastern Europe (SEE)، Journal of Economic and Social Research 2014، p1.
2. Francisco Jose Veiga "How Does Political Instability Affect Economic Growth? " IMF Working Paper ،No. WP/11/12 ،International Monetary Fund ،2011.
3. measure Of Risks For 196 Countries. Global corruption index 2022
4. Resource: Transparency International (TI) ،1. Corruption Perception Index (CPI).
5. Richard "On The Measurement of Political Instability and its Impact on Economic Growth.